

مناهج علم الاجتماع بين الحدس والواقع الاجتماعي المعقد (*)

د. فضيل دليو

أستاذ محاضر

معهد علم الاجتماع / جامعة قسنطينة

لقد عملت مختلف العلوم طيلة تاريخها على تحضير المناهج الخاصة بها، وذلك تبعا للمجال المعرفي الذي تنوي مقارنته. وهكذا، عند نشأة الرياضيات تطورت العمليات الهندسية لفسح المجال، كما هو الشأن بالنسبة للفلسفة، لأشكال كل مرة أكثر تجريد لتصل في النهاية إلى مفهوم "العدد". فإذا أمعنا النظر في مجموع العلوم المسماة بالكلاسيكية، سنلاحظ بأنها، من خلال التحديدات المتتابة لموضوع دراستها، تزودت بمنهج منظم منطقي يسمح لها، بمتابعة تقدمها في اكتساب مجالات معرفية جديدة.

لقد قلنا بأن علم الاجتماع علم جديد نسبيا، ومن ثم، فهو أقل تشكلا من العلوم الكلاسيكية. فما زالت مناهجه تفتقر إلى الإحكام الذي تقتضيه تجربة قرون من التفكير الجماعي للدارسين، كما هو الشأن بالنسبة للتخصصات الناضجة. ولكن، بداية يمكن أن يظهر شك مفاده أن حالة التخلف هذه التي نلاحظها على علم الاجتماع غير متأصلة فيه. بمعنى : هل أن علم الاجتماع، على خلاف ما نسميه بعلوم الطبيعة، لن يفتقر إلى احتمال العثور على منهج صالح حقا لمعرفة ما نرغب في دراسته؟ إن السؤال الذي نطرحه في نهاية الأمر هو حول وجود منهج حقيقي في علم الاجتماع أو عدم وجوده.

حدود الحدس:

إن أبرز الشكوك المثارة حول هذه المسألة هما إثنان: لقد أشرنا إلى أن إحدى الصعوبات التي يواجهها عالم الاجتماع للحفاظ على موضوعية علمه هي كونه هو نفسه ينتمي للمجتمع، فهو جزء من الكل الذي يقوم بدراسته، وبالرغم من زعمه الابتعاد عن الواقع، فلا يمكنه التخلص أبداً من تأثيره به.

لكن ما يحدث لعالم الاجتماع يحدث أيضاً للرجل العادي. فبالنسبة لأي شخص تعتبر الأحداث الاجتماعية جزءاً من محيطه، يتأثر بها ويشارك فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا يعني بأن له في هذه الأحداث تبعاً لتجربته أو للتجربة المتحصل عليها من خلال وسائل الإعلام أو من خلال الحديث المباشر مع أشخاص آخرين. وهكذا، نرى بأن المجتمع معروف، بدقة متفاوتة، من طرف كل الذين ينتمون إليه ويشكلون نوعاً من الفرجة نتفرج كلنا عليها.

إن الرأي السائد يطبق عادة على معرفة المجتمع للتحرك يومياً بداخله ويكفي لإعطائنا فكرة حول ما يحدث حولنا. عندما تكون هناك انتخابات، نوجه صوتنا نحو البرنامج الذي يشير إليه تحليلنا للمجتمع كأنسب البرامج. وعندما يطلب منا التعاون مع الحكومة في قبول بعض الإجراءات الاقتصادية، فإن موقفنا وسلوكنا سيتحدد من خلال الفكرة التي نكونها حول فعالية هذه الإجراءات، عدالتها أو تكلفتها بعد الفحص الحدسي لمعناها الاجتماعي.

إذا كان الأمر هكذا، يمكننا القول بأننا، بدرجة إهتمام مختلفة وبطريقة ما كلنا علماء، بأن علم الاجتماع يقوم فقط بتمديد الرأي السائد الذي يستعمل عادة لتطبيقه على الجوانب التي يقدر المختصون بأنها مهمة.

بالرغم من أننا نحب أن نوضح بأن الرأي السائد في علم الاجتماع، مثل ما هو الحال في باقي العلوم، يلعب عادة دوراً حاسماً، فهو في كثير من الأحيان يشكل أيضاً عائقاً يمنع تقدم المعرفة. وسنرى فيما يلي مثالا على ذلك: أجريت في فرنسا في الستينيات، دراسة حول جزء من سكانها الذين هم من أصل بولندي.

كان الرأي السائد حول الموضوع يفترض بأن الذين يحافظون على تماسك أكبر بتقاليدهم الأصلية ويرتبطون أكثر بالمحيط البولندي وتبقى عائلتهم ذكرى بولندا حية، يتميزون، على العكس من ذلك، بإندماج أقل في المجتمع الفرنسي الذي استقبلهم. كان يبدو بأن الفرنسي والبولندي يتعارضان وأن بقاء القيم الأصلية

على قيد الحياة يعتبر عائقا لإندماج البولنديين في الثقافة الفرنسية الجديدة عليهم. ومع ذلك لا شئ من هذا إتضحت صحته. إن ما حدث أثبت بأنه، من أجل الإندماج في وسط إجتماعي جديد، يجب المحافظة على التوازن النفسي والإجتماعي. وهذا الأخير لا يمكن أن يتحصل عليه إلا الذين يحافظون على جذورهم الثقافية القديمة حية. أما الذين ضيعوا، بعد وصولهم إلى فرنسا، النسق القاعدي لمرجعياتهم الإجتماعية، فقد ضيعوا في نفس الوقت قدرتهم التوجيهية للبدء بنجاح دخولهم في المجتمع الجديد، وبخلاف ذلك فإن الذين أحسوا بأنهم بولنديون فقد كانت لهم فرصا أكبر لإجتياز الخطوة التي كانت تفصلهم عن المجتمع الفرنسي.

إن الفرق بين نتائج تطبيق الرأي السائد أو المنهجية العلمية على تحليل ظاهرة إجتماعية يبرز ضرورة هذه الأخيرة. ولو أنه من الممكن إستخلاص، عن طريق الحدس، بعض النتائج حول الأحداث الإجتماعية، فإنه لا شئ يضمن صحة مثل هذه العلمية أو يعطي لنا ضمانات حول صحة النتائج التي نتوصل إليها. والواقع، أن الفرضيات التي تظهر لأول وهلة أكيدة، تقبل في أغلب الحالات صياغات مناقضة قابلة لتبرير العقلي. وهكذا، مثلا، في العلاقة بين القيادة والمهارة في اللعب عند مجموعة من هواة لعبة الأوتاد والصوالة، فإن الفرضية الأولية كانت تقتضي قبول القائد الذي، بمهارته في اللعب، تحصل على احترام وتقرير الآخرين. لكننا رأينا أيضا ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الفرضية العكسية التي تفسر فعلا الظاهرة، والتي تؤكد بأن الذي كان يحتل مسبقا وضعية القائد يتمتع بسلسلة من الحوافز التي تدفعه أن يكون أحسن في اللعب من رفقائه.

إن الحدس لا يصل إلى دراسة البدائل المتولدة عن كل فرضية، ولا إلى إختبار الفرضية الصحيحة. إن صياغة الفروض الملائمة وإختيارها تتوقف على طريقة التحليل والإختبار المنظمة التي يستعملها الباحث، أي، على المنهج. وهكذا فالمنهج يتطلب، بالطبع، تجاوز مستوى الرأي السائد.

تحقيق الأحداث الإجتماعية:

أما الشبهة الأخرى التي تثار حول المنهج السوسيولوجي فهي ناتجة عن طبيعة المعطيات التي يتعامل معها علم الإجتماع. بخلاف العلوم الأخرى التي تعتمد أعمالها على مقادير قابلة للقياس وتسمح بالتعامل بدقة متناهية، فإننا في علم الإجتماع عادة ما نضطر إلى مواجهة أحداث يصعب ترجمتها إلى معطيات رياضية أو صيغ صارمة. إننا بصدد أحداث إنسانية، تؤدي بداخلها العناصر الذاتية دورا مهما. كما أننا أيضا أمام واقع يخضع لشبكة معقدة من المحددات تجعل حجم المتغيرات التي يجب دراستها ضخما جدا.

وإذا كانت بعض العناصر المنتمية للمعرفة المجتمعية بنفس دقة عناصر أي علم دقيق - مثل حجم السكان، السن أو الجنس - فإن هناك العديد من القضايا الغير قابلة للدراسة، للوهلة الأولى، من وجهة النظر المعرفة المنظمة والعلمية. فإذا حاولنا، مثلاً، معرفة درجة اندماج بعض الأفراد في مجموعة سكانية ما، كما كان الحال بالنسبة للمهاجرين البولنديين المذكورين أعلاه، ستواجهنا صعوبات جمة لتجاوز تعابير غامضة من نوع «مندمجين بشدة». وذلك لأن مصطلح الاندماج نفسه يكون تحديده أصعب بكثير من طول جسم مادي، على سبيل المثال.

إن علم الاجتماع يتعامل مع مصطلحات عادة ما تتميز بصعوبة تحديد معناها بدقة، بل يحدث أخطر من ذلك عندما تستعمل نفس المصطلحات بمعان مختلفة، كما رأينا سابقاً مع مصطلح التدرج الاجتماعي. إن خاصية تعامل علم الاجتماع مع ظواهر إنسانية، معقدة جداً وصعبة التحديد، لا يبطل، رغم ذلك، صلاحية منهجيته.

وعلى كل حال، فإن من خصائص العمل الفكري في أي فرع من فروع علم، هو التحديد الدقيق لمصطلحاته. إن محتوى مصطلح الاندماج، مثلاً، هو بنفس التعقيد الذي قد يكون عليه مصطلح الذكاء، ورغم ذلك، فقد تعودنا على رؤية كيف أن علم النفس، عن طريق الاختبارات، يقيس الذكاء معبراً عنه في شكل قيمة رقمية وضمن سلم محدد مسبقاً. إن هذه القيمة التي لا تفاجئ اليوم أحداً، هي نتاج إختزال مصطلح مجرد في معطى محدد وعلمي. إذن، فالطريق الذي أمام علم الاجتماع ليس إستثنائياً، بل قد مرت منه أيضاً تخصصات أخرى أعطته شرعيته.

بالإضافة إلى مهمة التحديد هذه، يشترك علم الاجتماع مع فروع معرفية أخرى في تحريف الواقع بتفضيله لبعض مظاهره وإختزاله لأخرى. وتوضح هذه العلمية خاصة عندما نعلم بأن تعقيد الظواهر الاجتماعية تحتم على الدراس الإستغناء عن بعض أبعادها والإكتفاء بالإهتمام ببعض منها. إن استحالة الإحاطة بالكل وضرورة إختيار بعض المكونات فقط، رغم ما تستلزمه من تحريف للواقع، لا تقتصر على علم الاجتماع ولا تخرجه من دائرة المعرفة المسماة بالعلمية.

لما تكلمنا عن المجتمع كواقع ذي طابع عام، أشرنا أيضاً إلى احتمال الإهتمام فقط بجوانب جزئية منه، بإختيارنا لتلك التي تبدو لنا مهمة (ذات دلالة). أمام الطابع الشمولي للمجتمع، يختار الباحث بعض عناصره، بمعنى أنه يقوم بتحديد مجال يدمج بعض عناصره ويقصى البعض الآخر. وبطبيعة الحال، فإن شكل

وكيفية هذا الاختيار ستكون له أهمية أساسية، بحيث يتوقف عليه كون العمل يصل إلى معرفة صحيحة أم لا. لكن طريقة العلم هذه، والتي هي مجرد تبسيط للواقع، تعتبر قاعدة أية معرفة علمية وطريقة تركيب مختلف المتغيرات التي تشكل الأحداث وتجعلها في متناول الفكر.

نلاحظ بأن الطبيب عندما يعالج كسر في عظم ما، يجعل ملاحظته تقتصر أساسا على مجال التشريح، بديهي جدا أن الكسر بإصابته للعظم يؤثر على وظائف أخرى في الجسم ومن ثم يخلق مضاعفات في مجالات طبية أخرى خاصة بالفرد ولكنها خارجة عن مجال التشريح. إن الذي قام به الطبيب هو تبسيط الواقع بإختياره للجوانب التي، بالرغم من كونها جزئية، تعتبر ذات فعالية كافية لمعالجة الإصابة. نفس الطريقة يتبعها عالم الاجتماع في معالجته للظواهر الاجتماعية المعقدة حيث يتوجب عليه تحليلها واختيار عناصرها الأكثر نفعا بدلا لنها لإنجاز عمله. إن استبعاده لباقي العناصر لا يعتبر قبولا لقصور في علم الاجتماع، بل إن بناء النظام يسمح بتوظيف ما هو ملائم من أجل الوصول إلى معرفة معينة.

إذن فإن مشاكل المنهج المتعلقة بعلم الاجتماع لا تبطله وهي واردة في أشكال مختلفة وفي فروع علمية أخرى. إن تلك المشاكل تبين لعالم الاجتماع ضرورة تطوير أدوات عمل خاصة به بغية تحقيق الموضوعية التي يجب أن تلازم مثل هذه المعرفة العلمية.

أنواع البحث:

تبعاً لما انتهينا إليه في الفقرة السابقة، تجدر الإشارة إلى وجود عدة مناهج في علم الاجتماع وكذا عدة أنواع بحث. قامت بعض محاولات التفرقة بين مختلف مقاربات معرفة الواقع الاجتماعي بوضع تصنيفات مختلفة لها. هكذا مثلاً، نجد بحوث تهدف إلى دراسة المجتمع الشامل. ومن بينها تلك التي تهدف إلى معرفة كيف تتغير المجتمعات وآثار التغير في المجتمع ككل. ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك دراسة «م. فيبر» حول الأخلاق البروتستانتية (1) وأعمال «دوركايم» حول تقسيم العمل (2) وحول الإنتحار (3).

كما يمكن إدماج ضمن هذا الصنف البحوث التي لا تركز على الجوانب الدينامية للمجتمعات الشاملة بل على طبيعتها البنيوية، أي باعتبارها نسقا. ونذكر في هذه الحالة الدراسة المعروفة لعالم الاجتماع الوظيفي الأمريكي «بارسونز» والتي تحمل بالمناسبة اسم «النسق الاجتماعي» (4).

أما النوع الثاني من البحوث فيغلب عليها الإهتمام «بالعلاقة بين الفرد ووسطه الاجتماعي». ويمكن الإستشهاد من بين الدراسات الكلاسيكية، بدراسة «دوركاييم» حول الإنتحار الذي سبق ذكرها، بدراسة «هالواشز Halwachs» حول احتياجات الطبقة الشغيلة أو بدراسة «ستوفر Stouffer» حول العسكري الأمريكي. (5)

وأخيراً، يمكن إضافة صنف آخر يختص «بتحليل الجماعات الاجتماعية للمؤسسات والمجتمعات المحلية»، من نوع الدراسات التي ذكرناها في الفصل الثاني حول جماعة لاعبي الأوتاد والصوالة، (Whyte, Street Corner socie-ty) (6)، أو حول تكوين الجماعات غير الرسمية بين العمال (أ. مايو، تجارب هاوثرن) (7).

وبالطبع، فإن المنهج الذي سيستعمله عالم الاجتماع لكل نوع من أنواع هذه البحوث سيكون مختلفاً تبعاً لهذه الأخيرة بسبب اختلاف مجال الملاحظة، الأسئلة التي ستطرح والتي يجب الإجابة عنها والمعطيات التي ينطلق منها. بل قد تختلف أهداف الدراسة الواحدة، ومن ثم المنهج المتبع.

الهوامش والمراجع

(*) ترجمة بتصرف عن كتاب:

- Briongos, Hernandez, mercade : Sociologia, hoy, Barcelona, Teide, 1982
- 1- Max Weber : La etica protestante y el espiritu del capitalismo Barcelona, Peninsula, 1971.
- 2- Emile Durkheim : La division del trabajo social, Madrid, 1928
- 3- Emile Durkheim : El suicidio schapire, Buenos Aires, 1971.
- 4- Talcott Parsons : The social system, the free press, Glencoe, 1949.
- 5- S.Stouffer : The american soldier, adjustment during army life, University press princeton, 1949.
- 6- William F. Whyte : Street corner society : The social structure of an italian slum, University of Chicago press, Chicago, 1943.
- 7- Elton mayo : Problemas humanos de una civilizacion industrial, galatea, Buenos Aires, 1959.